مطلب ما يتعلق بمراعاة الادب

في السامعين من يفهم من هذا التخصيص انه ليست مرادة
له تعالى اما اذا كان يتضمن التفهيم لا غير وهما يشهد لهذا القول
في طلب مراعاة الادب قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم
ثم قال غير المغضوب عليهم

فاسند ذلك لنفسه العلية ثم قال غير المغضوب عليهم

ولا يقال الذين غضبت عليهم وقوله تعالى وانا لا ندري اشر
اريد بمن في الارض فاسند فعل الارادة الى المجهول حذرا عما
يخل بالادب ثم قال ام اراد بهم ربهم رشدا فاسند هنا فعل الارادة
اليه تعالى للسلامة في هذا من سوء الادب والله تعالى اعلم ومن
الايمة من اجاز تخصيص لفظ الارادة بالكفر والمعاصي
ولم يجعل فيه سوء ادب لوضوح المعنى في الفرق بين
المخترع للشيء والمتصف به ومنهم من فرق بين التعبير
في مقام التعليم والا يصلح لتعلق الارادة فيصح التفهيم
والتخصيص مطلقا وبين غيره فيلزم الادب على ما تقرر
في القول الاول وهذا الثالث احسن الاقوال والله تعالى
اعلم ويلزم ان تكون ارادته لا لغرض له يعني انه يستحيل
ان تكون ارادته تعالى لايجاد فعل من الافعال لعلة
كيف تكون تلك العلة تبعثه تعالى على ايجاد فعل او

تنزيه الارادة عن الغرض

اعدامه بل هو جل وعلا مختار في كلا الامرين
واستدل على هذا المطلب بان الغرض الذي يقدر ان لا
الفعل كان لاجله اما ان يكون مصلحة تعود اليه تعالى
او مصلحة تعود الى خلقه والاول باطل لوجهين احدها
استلزامه ان تكون ذاته تعالى تتجدد عليها الحوادث
وهو باطل الثاني استلزامه ان يكون تعالى عز وجل ناقصا
في ذاته العلية ويتكمل بافعاله لان ذلك المصلحة

قد

قد فاته على هذا الغرض قبل خلق الفعل الذي وجدت
معه وفوت الكمال نقص وهو تعالى منزه عنه باجماع
العقلاء واما القسم الثاني وهو ان المصلحة التي قدر
ان الفعل خلق لاجلها انما تعود الى المخلوق لا الى الله تعالى
فهو باطل ايضا لانه لو كان تعالى يبعثه على الفعل ايجاد
المصالح للعباد لكان مراعاة الصلاح والاصلح لهم واجبا
لهم واجبا عليه تعالى عقلا كما يقوله المعتزلة وهو ظاهر
البطلان واقرب شيء يدلك على بطلانه ايلام الله تعالى
للاطفال والبهايم والاصلاح لهم في ذلك فهما وان قدرتم
مصلحة فهو قادر ان يوصلها بغير ايلام وكذلك تخليد
عذاب الكافر مع مساواته المؤمن المخلد في النعيم فان
كلا منهما لا اثر له في شيء من افعاله وكذلك تكليف الخلق
في الدنيا اي مصلحة لهم فيه فان قالوا حصول عظيم الثواب
لهم على تكليف المشق قلنا لا اثر لهم في شيء من تلك
الافعال فاستوى من فعل ومن لم يفعل وايضا فهو لا ما
جل وعلا قادر على ايصال ذلك الثواب العظيم لهم بغير
تكليف ولا فعل اصلا ويستدل على كونه تعالى مريدا للكاينات
من اختياره بالمعقول والمنقول اما المنقول فقد اشار
اليه بقوله عموم المنقول في الكتاب اي القران وهو
قوله تعالى يريد الله بكم اليسر وقوله تعالى يفعل الله ما
يشاء وقوله عز وجل فعال لما يريد الى غير ذلك من الآيات
الدالة على ذلك واما المعقول فلان تقدم بعض الكاينات
على بعض مع جواز العكس واختصاص كل بصفاته المخصوصة